

السرائر

[334] ولا من مخالفينا ، وما ذكره في مسائل خلافه أيضا فغير واضح ، لأنه قال: جاز له التقصير ، ويستحب له الاتمام ، ثم استشهد واستدل بما يقضى عليه ، ويبطل ما ذهب إليه ، من الآية والخبر ، وهما يوجبان القصر ، ويحتمانه ، ثم رجع بخبر واحد ، وهو خبر النبال (1) ، إلى الاستحباب ، وإذا كان مع أحد الخبرين القرآن والاجماع ، فكيف يعمل بالخبر المنفرد عن الأدلة القاهرة ، وأيضا فما عمل بخبر النبال ، لأن خبر النبال لفظ الوجوب ، لأنه قال عليه لسلام إنه لم يجب على أحد من أهل العسكر أن يصلي أربعاً غيري وغيرك ، وإنما حداه على ذلك والرجوع عن كتاب له إلى كتاب آخر ، اختلاف الأخبار ، وقد بينا أن أخبار الآحاد ، لا يجوز العمل بها في الشريعة ، والرجوع عن الأدلة القاهرة (2) إليها ، وأيضا فقد تعارضت ، ومع تعارضها ، ينبغي أن يعمل بما عضده منها الدليل ، والصحيح ما ذهبنا إليه أولا ، واخترنا ، لأنه موافق للأدلة ، وأصول المذهب ، وعليه الاجماع ، وهو مذهب السيد المرتضى ، ذكره في مصباحه والشيخ المفيد وغيرهما من أصحابنا ، ومذهب شيخنا أبي جعفر الطوسي رحمه الله في تهذيبه (3) فإنه حقق القول في ذلك ، وبالغ فيه ، ورجع عما ذكره في نهايته (4) ، ومسائل خلافه (5) في تهذيب الأحكام ، في باب أحكام فوائت الصلاة (6) . فأما إذا لم يصل ، لا في منزله ، ولا لما خرج إلى السفر ، وفاته أداء الصلاة ، فالواجب عليه قضاؤها ، بحسب حاله ، عند دخول أول وقتها ، على ما قدمناه ، وهذا مذهب الشيخ أبي جعفر الطوسي رحمه الله في تهذيب الأحكام ، فإنه حقق

_____ الوسائل: مضى القول فيه . (2) ليس في ج: القاهرة. (3) التهذيب: في أحكام فوائت الصلاة ، ذيل ح (353) 14. (4) النهاية ، كتاب الصلاة ، باب الصلاة في السفر. (5) الخلاف: مسألة 14 من كتاب صلاة المسافر. (6) التهذيب: ذيل (ح 14 من باب 10 أحكام فوائت الصلاة .